

البنية المعرفية للحديث الضعيف عند الإمام النووي (631 – 676 هـ)

وتأثيرها في الاستدلال به: دراسة تحليلية تقييمية

The epistemological structure of the weak hadith according to Imam al-Nawawi (631-676 AH) and its impact on inference: an analytical and evaluative study

علوى بنى رحمن*

ملخص

ناقش هذا البحث منهج الإمام النووي في صياغة مفهوم الحديث الضعيف وطريقة وضعه إياه دليل الشرع أو أصل الحكم. أشكل علينا ألا يرد النووي الضعيف من أخبار النبي عليه الصلاة والسلام في الأحكام مع أنه من سلسلة عمّد المحدثين الذين اشتهروا بملازمة نصره سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فهناك مسألتان رئيستان نعني معالجتهما، وهما: كيف يوصف الحديث النبوي ضعيفا عند النووي وكيف بنى الحديث الضعيف دليل الحكم الشرعي. كانت طريقة تحليل البيانات المستخدمة في هذا البحث وصفية تحليلية تقييمية. وأما مقارنة البحث استخدمها الباحث لهذه الدراسة فهي المقاربة التاريخية الفلسفية. وتوصل البحث إلى نتائج، منها: أولاً، أن تعريف النووي للحديث الضعيف لا يخالف جمهور المحدثين، إلا أنه أضاف بعض الفروع المختلفة ينبغي أن تهتمّ بها، حتى لا نتبادر لها بحكم الضعف وجحود العمل به. ورأينا من ذلك أن الإمام النووي قد احتج واستدل بالحديث الضعيف في الأمور الدينية ببعض الشروط اللازمة. وثانياً، نرى أنّ لخلفية النووي الاجتماعية والعلمية دورٌ مهمٌ في تشكيل طريقة تفكيره وتطبيق منهج تدبيره. فكان النووي لم يزل يهتمّ اهتماماً كبيراً بأحوال تسلسل السند لإدراك العلوم، بل لأدائه أيضاً. وهذا البيان في أهمية الإسناد عند النووي يشير إلى معنى ضرورة ثبوت كل معنى ينسب إلى الدين. سواء بالسند نفسه الصحيح أو الحسن أو ما يقوم مقامهما. وإن لم يكن صحيحاً ولا حسناً، فيلزم على نفسه تصريح مكانته من الضعف أو الوضع وما إلى ذلك حتى لا يلتبس أمر الدين على أحد، ويلجأ إلى البحث عن الأدلة الموجودة، قياسياً كان أو غيره من مصادر التشريع الاجتهادية.

الكلمات المفتاحية: الحديث الضعيف، الاستدلال، خلفية النووي، الإسناد، تتبع السند والمتمن

* Lecturer at the Sheikh Nurjati State Islamic University, Cirebon, West Java, Indonesia. Email: alwiibnurahma@syekhjurjati.ac.id

ABSTRACT

This research discusses the methodology of Imam al-Nawawi in formulating the concept of weak hadith and his approach in using it as *dalil syar'i*. Something needs to be clarified when al-Nawawi (d. 676 H) accepted the usage of *hadith dha'if* as an authoritative legal argument despite being part of the leading hadith experts who continually protect the authenticity of Prophet's Sunnah. This study addresses two main issues: How does al-Nawawi describe a hadith as dha'if, and how does he use dha'if hadith as a basis for legal rulings? The data analysis method used in this research is descriptive qualitative analysis. The researcher adopts a historical-philosophical approach for this study. This study reached two main conclusions: *firstly*, the definition of *hadith dha'if* proposed by an-Nawawi does not contradict the description of the majority of hadith scholars. However, an-Nawawi added some special provisions that must be considered, so there is no rush to weaken the hadith and ignore it to be practiced or make it a legal argument. He used hadith dha'if as supporting evidence or argument in specific religious matters under certain conditions. *Secondly*, the information leads us to conclude that an-Nawawi's social and scientific background played an important role in shaping his thinking and applying his religious methodology. It also shows that an-Nawawi paid close attention to the continuity of the *sanad* from when he acquired knowledge to when he passed it on to others. An-Nawawi's concern for *sanad* indicates its importance as everything establishes the religion's authenticity. Even if the quality of the *sanad* is weak, it is not a problem to be used as long as the weakness is explained and supported with other authentic sources. If it is not found, we can use other ijthadi arguments, such as qiyas.

Keywords: *hadith dha'if, al-istidlal, an-Nawawi, al-Isnad.*

1. مقدمة

نزل القرآن على قلوب المسلمين تواترا يستحيل تواطؤهم على الكذب فيحصل به قطعي الثبوت. بخلاف الأحاديث النبوية التي تكون صفة ورودها ظنية، إلا قليل منها، فلم تبلغ درجة اليقين. وعلى هذا الأمر يختلف العلماء في ثبوت أخبار النبي عليه الصلاة والسلام مقبولة الرواية كانت أو مردودة لاختلاف اختياراتهم. فصار بعضهم من المتشددين أو المتساهلين وبقي بعضهم من المتوسطين. وكذا اختلفوا في الحديث الضعيف من حيث قبوله حجة شرعية أو رده لها.¹

لقد عرفنا أن الحديث الضعيف هو الذي لم تجتمع فيه شروط الحديث الصحيح. وهي اتصال السند، وعدالة الرواة وضبطهم، وسلامته من الشذوذ والعلة القادحة.² وتنقسم آراء المحدثين في الحديث الضعيف إجمالاً إلى ثلاثة مذاهب. أولاً، منهم من قالوا بقبوله مطلقاً، سواء في الفضائل، والترغيب والترهيب، وفي الحلال والحرام، بشرطين: ألا يكون شديد الضعف وألا يوجد في الباب غيره. ثانياً، منهم من ذهبوا إلى أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً لا في الأحكام ولا في غيرها. وثالثاً، من توسطوا بين المذهبين السابقين، وهم يحتجون بالحديث الضعيف في الفضائل ولا يحتجون به في الأحكام.³

فواضح من بيان ما سبق أنّ الضعيف من الحديث جرى فيه الاختلاف بين العلماء. ولا ينبغي هذا الأمر أن يكون دعوى إحدى جماعة على ضلال الآخرين. نذكر مثلاً أن شروط صحة الحديث عند الإمام البخاري تختلف عن شروط الإمام مسلم بن الحجاج لها. فلا ينبغي أن نقول إنّ الإمام مسلم قد ضلّ وانحرف عن الصراط المستقيم لتصحيح ما ضعفه البخاري لاعتمادنا الأكبر على البخاري من مسلم. فوظيفتنا الأولى لهذه المشكلة البحث عن أصول الاختلاف من خلال بياناتهم حدود الحديث المقبول عندهم، فضلاً عن حدود المردود من أخبار النبي عليه الصلاة والسلام. والقضية التي نواجهها في العصر الراهن أن الذين ينكرون الأحاديث الضعيفة كونها حجة شرعية مطلقاً هم يحكمون الآخرين بالضلال والكفر والبدعة إذا استدلوا بالأحاديث الضعيفة في أمور الشرع.⁴

¹ نورالدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث (دمشق: دار الفكر، 1988 م/1408 هـ)، ص. 286

² مناع خليل القطان، مباحث في علوم الحديث (القاهرة: مكتبة وهبية، 1992 م/1412 هـ)، ص. 116

³ عبد الكريم بن عبد الله الحضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به (الرياض: دار المسلم، 1997 م/1417 هـ)، ص. 246-273

⁴ محمد مولنا نور خالص، "Hukum Mengamalkan Hadis Dha'if dalam Fadha'il A'mal: Studi Teoritis dan Praktis", *Al-Tsiqah: Islamic Economy and Da'wa Journal*, 2، سنة 2016، ص. 26 - 27.

سلك بعض العلماء التبحر في أكثر فنون العلوم والمعارف فصنّفوا عدة تصنيفات مختلفة. منهم من كثر بها اهتماما وتأثيرا، ولا تزال تلك الكتب المصنفة إلى أيامنا الحاضرة مراجع هامة بل أساسية لدي المسلمين عامة وطلبة الحديث وعلومه والفقهاء وأصوله خاصة، وأحدهم الأشهر في القرن الأوسط من التاريخ الإسلامي هو الإمام أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (631 - 676 هـ).⁵ واختار النووي هذه الطريقة طول حياته العلمية، حتى نستطيع معرفة مؤلفاته المتنوعة منها: تهذيب الأسماء واللغات، منهاج الطالبين، شرح صحيح مسلم، الأذكار، رياض الصالحين، خلاصة الأحكام من مهمات السنن، بستان العارفين، روضة الطالبين، التبيان في آداب حملة القرآن، المقاصد، مختصر طبقات الشافعية، مناقب الشافعي، منار الهدى في الوقف والابتداء، الأربعون حديثا، الإرشاد في مصطلح الحديث، التقريب في مصطلح الحديث، ومن أهم كتبه كتاب المجموع بشرح المذهب في الفقه الشافعي للشيرازي.⁶

كان النووي مشهورا بتخصصه في دراسة الأحاديث النبوية وعلومها. بينما ذلك، هو أيضا من مجتهد مذهب الإمام الشافعي وأحد أتباعه الكبار. فكان النووي محدّثاً وفتياً معاً.⁷ من المعلوم أن لعلم الحديث قوانين وضوابط اختص بها المحدثون، وأما الفقهاء فلهم مسالك خاصة سلكوا فيها. إن جمهور علماء الحديث يفضلون ويهتمون بشدة إلى أحوال رجال الحديث وسنده قبل أن استدلووا واحتجوا به. أما الفقهاء والأصوليون فلم يكن تتبع الرواة من أهم العمليات لديهم. إنما يعتنون بالترجيح بين متون الأدلة ويهتمون بأكثر إلى تطبيقها في استفادة الأحكام الشرعية. هذا إلى أن يُعرف أنه لا يجزم ما اشتهر عند الفقهاء من الأحاديث النبوية مقبولة عند علماء الحديث.⁸ وصار هذا "الاختلاف" في "الاتفاق" إشكالية هذا البحث الأولى. فالبحث فيه فكريا كان أو شخصيا من خلال مصنفات الإمام النووي، يحصل به الباحث فهما عميقا في حده الحديث الضعيف وما موقفه في الاستدلال به. واستشهد الإمام النووي بالخبر التالي:

⁵ عبد الغني الدقر، الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، (دمشق: دار القلم، 1415 هـ / 1994 م)، ص. 136.

⁶ مقدمة المعلق في كتاب المنهل الراوي للنووي. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المنهل الراوي من تقريب النووي، (دمشق: دار الملاح)، ص. 8.

⁷ النووي، الأذكار من كلام سيد الأبرار (الرياض: مكتبة نزار الباز، 1997 م)، ص. 7 وانظر أيضا في مقدمة الأربعين له. ابن الدقيق العيد، شرح الأربعين حديثا النووية (مكة: المكتبة الفيصلية)، ص. 5

⁸ هاشم عباس، *Kritik Matan Hadis Versi Muhaddisin dan Fuqaha* (جكجكرتا: تيراس، 2004)، ص. 125-127. وانظر أيضا عبد الفتاح بن صالح قديس اليافعي، حكم العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين و الفقهاء دراسة تأصيلية (بحث تكميلي درجة الماجستير جامعة واد النيل السودان سنة 2008)، ص. 250-256.

عن غالب بن الحر - رضي الله عنه - قال: "أصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء أطعم إلا الحمري الأهلية، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الحمري الأهلية، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله، أصابتنا السنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا ثمان حمر وإنك حرمت الحمري الأهلية، فقال: أطعم أهلك من سمين حمرك، فإنما حرمتها من أجل جوال العربية." (رواه أبو داود)

هذا الحديث استدله في المجموع وذكر أنه اتفق الحفاظ على تضعيفه. وبين الخطابي والبيهقي وغيرهما أنه حديث يختلف في إسناده العلماء، يعنون به مضطربا. وممن أعلن باضطرابه الحافظ أبو القاسم ابن عساکر في الأطراف فقال هو حديث ضعيف.⁹ وأشكل علينا هذا، احتج النووي بالضعيف من أخبار النبي عليه الصلاة والسلام في الحلال والحرام مع أنه كما رآه عدة علماء المتأخرين، من سلسلة علماء المحدثين الذين اشتهروا باستمرار نصرته سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فهناك، إذن، أسئلة تتراد الإجابة عنها من بين هذا البحث، وهي: كيف يوصف الحديث النبوي ضعيفا عند النووي بجانب حد العلماء له؟ وكيف بنى النووي الحديث الضعيف دليل الحكم الشرعي أو حجة له؟

2 البنية المعرفية للحديث الضعيف عند الإمام النووي (631 - 676 هـ) وتأثيرها في الاستدلال به.

2.1 طريقة البحث

يهدف هذا البحث ليحصل فهما عميقا عن منهج التفكير الشخصي وأيضا لتقييم النموذج سوف نعتمده فيما يتعلق بالموضوع، البنية المعرفية للحديث الضعيف عند الإمام النووي (631 - 676 هـ) وتأثيراتها في الاستدلال به. أما الدراسة الشخصية فبينة من البحوث النوعية التي بنت عليها القواعد من الملاحظة، والتأمل، ومعالجة المعلومات، والبيانات.¹⁰ فالمصادر المهمة أو المراجع الأساسية لهذا البحث كتاب "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير" و"المجموع" شرح المهذب و"خلاصة الأحكام في مهمات السنن" وغيرها من مؤلفات الإمام حيث استدلل أو احتج فيها بالأحاديث الضعيفة. والمراجع الثانية جاءت من الكتب والبحوث العلمية المتعلقة بالموضوع. ومن هذا تكون مصادر البحث من المعطيات أو البيانات المكتبية التي تحتاج إلى جمعها وتوثيقها.

⁹ النووي، المجموع شرح المهذب للشيرازي (جدة: المكتبة الإرشاد)، مجلد 9، ص. 8-9

¹⁰ ليكس موليونج، *Metodologi Penelitian Kualitatif*، (بندونج: رماجا رسدكربا، 2010)، ص.

كانت طريقة تحليل البيانات المستخدمة في هذا البحث وصفية تحليلية تقييمية، حيث يقدم الباحث نظرة عامة مفاهيمية للحديث الضعيف عند النووي وترجمته الشخصية والأكاديمية البسيطة. ومن ثم تحلل تلك البيانات ليبدو منه الطريق المتوصل إلى كشف الخريطة المنهجية في الاستدلال بالحديث الضعيف عند الإمام النووي. ومقارنة البحث استخدمها الباحث لهذه الدراسة هي المقارنة التاريخية الفلسفية. ويهدف المنهج التاريخي إلى تحليل نقدي لخلفية الإمام النووي من الأحوال الأكاديمية والاجتماعية والسياسية التي كانت تحيط به حول حياته. وبالمقارنة الفلسفية سوف يبدو الهيكل الأساسي لفكرة النووي أو البنية الأساسية الفكرية لديه.¹¹ واكتشاف هذا الهيكل الأساسي الذي يتميز به المقارنة الفلسفية.¹²

2.2 الحديث الضعيف والحكم بالعمل به عند علماء الحديث

الضعيف في اللغة مأخوذ من: الضَعْفُ والضَعْفُ، ويُراد به خلاف القوَّة، ويُقال ضَعْفَ فهو ضعيفٌ، وقومٌ ضعفاءٌ، وضَعْفَاءٌ، وضَعْفَةٌ.¹³ الحديث الضعيف هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، وهي عدالة الرواة، وتمام الضبط، واتصال السند، وسلامته من الشذوذ ومن العلة القادحة، ولم تجتمع فيه أيضاً صفات الحديث الحسن وهي كصفات الحديث الصحيح، إلا أنَّ ضبط الرواة أو أحدهم أخفَّ من ضبط الحديث الصحيح.¹⁴ ومن ذلك البيان نذكر أسباب ضعف الحديث التي تجعل الحديث ضعيفاً:

1. عدم وجود اتصال في السند.
2. عدم عدالة الرواة أو بعضهم.
3. عدم ضبط الرواة أو بعضهم.
4. وجود الشذوذ، سواء كان في السند، أو المتن، أو كليهما.

¹¹ نونج مهاجر، *Metodologi Penelitian Kualitatif*، (جكجارتا: ريكاسراين: 1996)، ص. 165، تريكفر تليفسين، *Historical Thinking: an Introduction*، (نيو يورك: هوفين رو فوبليسار: 1967)، ص. 249.

¹² أمين عبد الله، *Studi Agama: Normativitas atau Historisitas*، (جكجارتا: فوستكا فلاجر: 1996)، ص. 285.

¹³ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (1987)، *الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية* (الطبعة الرابعة)، بيروت: دار العلم للملايين، ص. 1390، جزء 4.

¹⁴ عبد الكريم الخضير، *الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به*، (الرياض: دار المنهاج، 1425 هـ.)، ص. 57-56.

5. وجود العلة القادحة في السند، أو المتن، أو كليهما.

6. عدم مجيئه من وجه آخر، إذا كان الحديث قابلاً للانجبار.¹⁵

اختلفت آراء علماء الحديث بالإجمال في حكم الاستدلال والعمل بالحديث الضعيف وانقسم إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، والإمام سفيان الثوري، والإمام عبد الله بن المبارك، والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام البخاري، والإمام مسلم، وأبو داود، وابن الهمام، ومحمد المعين بن محمد الأمين، وابن الصلاح إلى أنه يُعمل بالحديث الضعيف مُطلقاً في الأحكام وفضائل الأعمال ولكن بشروط، منها: أن يكون الضعف غير شديد، وألا يوجد حديث يُعارض هذا الحديث، وألا يكون هناك حديث غيره في الباب، واستدل أصحاب هذا القول بأنّ الحديث الضعيف فيه احتمال الصواب، فإذا لم يُعارضه شيء قوي جانب الإصابة فيه فيُعمل به.

القول الثاني: ذهب الألباني إلى أنه لا يُعمل بالحديث الضعيف مُطلقاً لا في الأحكام، ولا في فضائل الأعمال، واستدل أصحاب هذا القول بأنّ الحديث الضعيف يُفيد الظنّ المرجوح، وقد ذمّ الله سبحانه وتعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم الظنّ، كما أنه في الحديث الصحيح ما يُغني عن الحديث الضعيف.

القول الثالث: ذهب يحيى بن معين، والإمام أحمد، وأبو زرعة الرازي، وابن تيمية، وابن حزم، وغيرهم من بعض المحدّثين والفقهاء إلى أنه لا يُتّج بالحديث الضعيف في باب الأحكام، ويُتّج به في باب فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب، واشترط أصحاب هذا القول للعمل بالحديث الضعيف في باب الفضائل شروطاً وهي: ألا يكون الضعف شديداً، وأن يكون الضعيف مندرجاً تحت أصل عام معمول به، وألا يُعتقد ثبوته عند العمل به، وأن يكون موضع العمل به في فضائل الأعمال، وألا يُعارض حديثاً صحيحاً، وألا يُعتقد سُنّية ما يدل عليه، وألا يُشتهر العمل به، فيظنّ الجاهل أنه سنة صحيحة.¹⁶

ينقسم الحديث الضعيف باعتبار فقدّه واحدة من صفات الصحة أو أكثر أو جميعها إلى أنواع عديدة منها:

1. الموضوع: هو الحديث الذي يكون فيه طعن في الراوي بسبب كذبه على الرسول صلى الله عليه وسلم.

¹⁵ عبد الكريم الخضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، ص. 62-63.

¹⁶ عبد الكريم الخضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، ص. 249-274، محمد عوامة، حكم

العمل بالحديث الضعيف بين النظرية والتطبيق والدعوى، ص. 34-63.

2. المقلوب: وهو الحديث الذي يكون فيه إبدال لفظ بلفظ آخر، سواء كان الإبدال في سند الحديث، أو في متنه، بتقديم، أو تأخير.
 3. الشاذ: هو الحديث الذي خالف فيه الراوي الموصوف بالضبط من هو أ ضبط منه.
 4. المعلل: الحديث الذي وُجدت فيه علة تقدر في صحته، مع الظاهر سلامته منها؛ كأن يكون سبب الطعن في الراوي هو الوهم.
 5. المضطرب: الحديث الذي يكون بين رواياته اضطراب؛ بحيث تكون رواياته مختلفة، ولا يمكن الجمع بينها لتساويها في القوة.
 6. المرسل: وهو الحديث الذي سقط من إسناده الراوي الذي بعد التابعي؛ أي الصحابي.
 7. المنقطع ويُعرّف بأنه سقوط رجل من إسناده الحديث، أو وجود رجل مبهم في الإسناد.
 8. المعضل ويُعرّف بأنه ما سقط من إسناده اثنان فأكثر.¹⁷
- أما الحديث الضعيف بالنسبة لتدريج جرح العلماء فيقسم إلى أربعة أقسام:
1. ضعيف ضعفا يسيرا بشكل قولهم مثلا: فلان فيه لين، أو لين
 2. وضعيف ضعفا متوسطا بشكل قولهم مثلا: فلان ضعيف، فلان كثير الغلط
 3. وضعيف ضعفا شديدا بشكل قولهم مثلا: تالفو أو هالك
 4. والقسم الرابع هو الذي يطلقون فيه على الراوي صفة الكذب والوضع
- وكان الضعف اليسير والمتوسط بسبب شيء في ضبط الراوي. أما الضعف الشديد فقد يكون بسبب الطعن في عدالته، وقد يكون بسبب خلل شديد في ضبطه بأن تكون أوهامه كثيرة عددا أو فاحشة معنى.¹⁸

2.3 الحديث الضعيف عند الإمام النووي وحكم الاستدلال به

حد النووي بأن الضعيف هو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن.¹⁹ وعلى هذا نجيب أولا معرفة الصحيح والحسن عنده. الحديث الصحيح هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة. هذا التعريف لا يخالف ما حده المحدثون إلا ان بعضهم اختاروا تعبير "بنقل العدل الضابط" على "العدول الضابطين" لقصدتهم تقييد المعنى بنقل العدل الضابط عن العدل

¹⁷ محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث (بيروت: مكتبة المعارف، 2004)، ص. 87 – 134، ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار، (السعودية: مكتبة المعارف، 1996)، ص. 162-221، جزء 1.

¹⁸ محمد عوامة، حكم العمل بالحديث الضعيف بين النظرية والتطبيق والدعوى، ص. 32.

¹⁹ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 31.

الضابط إلى منتهاه لا بجماعة ضابطين عادلين عن جماعة ضابطين عادلين أو تحصيلها بلفظ الثقة لأنها جمع العدالة والضبط.²⁰

والمراد بالعدل هنا عدل الرواية لا عدل الشهادة. وعدل الرواية هو المسلم البالغ العاقل السالم من الفسق بارتكاب كبيرة أو إصرار صغيرة. أما الضابط فمراده نوعان ضابط صدر وضابط كتاب. فضابط الصدر هو الذي يحفظ ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. وضابط الكتاب هو الذي يصون ما كتب عنده سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه ولا يدفعه إلى من يمكن أن يغير فيه.²¹

وثبوت تعبير "من غير شذوذ ولا علة" تنبيهها ان ليس كل ما ظهر متصلا وبنقل العدل الضابط مقبولا. ما إن شذ غيره الأوثق أو اطلع عليه قدحه الخفي من بيان بعض النقاد المتبحر في هذا الفن لا يعتبر صحيحا. وبين النووي اننا إذا حكمنا على حديث بأنه صحيح فمراده ان رجاله في السند كلهم ثقات، لا أنه مقطوع بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ولذا قال جمهور العلماء ان أحاديث الآحاد تفيد الظن لا القطع. وكذلك إذا حكمنا على حديث بأنه ضعيف فمعناه أن فيه شيئا يمنعه من الصحة لا أنه كذب في ذاته.²²

مهما كان النووي في الاتفاق مع غيره من جمهور العلماء ان أعلى درجة الصحيح ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم دونه ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما على شرط البخاري، ثم مسلم، ثم صحيح عند غيرهما،²³ ذهب أنه لا يجزم ان في إسناد حديث أصح الأسانيد مطلقا مما اعتمده بعض المحدثين، مثلا قيل أصحابها مالك عن نافع عن ابن عمر وقيل عن الزهري عن سالم عن أبيه أو قيل الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وغير ذلك. وكذا أنه ما إذا روى الحديث البخاري ومسلم مهما أنه أعلى أقسام الصحيح، بل هو لم يكن مقطوعا بصحته، ولكن يفيد الظن ما لم يتواتر.²⁴

لم يجد النووي من حكم على الحديث بالصحة أو الضعف مجرد العلماء المشهورين الحافظين أو من رأى في كتاب قد نصوا على صحته. تحكم بصحة الحديث أو ضعفه أيضا رواية

²⁰ السيوطي، تدريب الراوي، الجزء الأول، (بيروت: مكتبة الكوثر، 1415 هـ)، ص. 61

²¹ السيوطي، المنهل الراوي من تقريب النووي، (بيروت: دار الملاح)، ص. 31

²² النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 25

²³ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 28

²⁴ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 26 - 28، السيوطي، المنهل الراوي من

تقريب النووي، ص. 39

من تمكنت وقويت معرفته من أهل زمانه. وهو الذي عليه عمل أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم يوجد من تقدمهم فيها تصحيحا. ولذا إن وجد الحديث عالم أو نص في كتابه وأراد العمل به أجزاءه بشرط أن يأخذ من نسخة معتمدة قابلها هو أو ثقة بأصول صحيحة معتمدة.²⁵ منها حديث بن عمر أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله ويقول: (كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل)، وحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: (ماء زمزم لما شرب له).²⁶

أما الحديث الحسن فقدّم النووي ثلاثة تعاريف، أحدها ما قاله الخطابي وهو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث ويقبله أكثر العلماء واستعمله عامة الفقهاء.²⁷ نوقش من هذا التعريف بأن الأصل في التعاريف أن تكون جامعة مانعة. فبالنسبة للتعريف سابقا، إن كان المعرف فيه هو الشق الأول، أي ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، فهو غير مانع. لأنّ الصحيح كذلك، بل الضعيف أيضا. وهذا لم يكن جامعا مانعا إلى أنّ عليه مدار أكثر الحديث ويقبله أكثر العلماء واستعمله عامة الفقهاء.

أما التعريف الثاني والثالث ما ذكره الشيخ تقي الدين وهو ابن الصلاح: أولا، مالا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته وليس مغفلا كثير الخطأ ولا ظهر منه سبب مفسق ويكون متن الحديث معروفا برواية مثله أو نحوه من وجه آخر. ثانيا، أن يكون راويه مشهورا بالصدق والأمانة ولم يبلغ درجة الصحيح لقصوره في الحفظ والإنقان وهو مرتفع عن حال من يعد تفرد منكر.²⁸ مثلا ما أخرجه الترمذي قال:

حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان الضبيعي عن أبي عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة العدو يقول: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنّ أبواب الجنة تحت ظلال السيوف... الحديث).²⁹

بناءً على التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج أن الشروط التي يجب توافرها في الحديث الحسن منها ما يتعلق بالسند أو بالمتن:

²⁵ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 28

²⁶ السيوطي، المنهل الراوي من تقريب النووي، ص. 42

²⁷ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 29

²⁸ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 29

²⁹ السيوطي، المنهل الراوي من تقريب النووي، ص. 29، والحديث أخرجه الترمذي في أبواب فضائل الجهاد،

برقم 1659، والحديث أخرجه البخاري: 2965 ومسلم: 1741 وآخرون.

المتن	السند	
عليه مدار أكثر الحديث	عرف مخرجه	1
يقبله أكثر العلماء	اشتهر رجاله	2
استعمله عامة الفقهاء	مالا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق	3
يكون متن الحديث معروفا برواية مثله أو نحوه	ليس مغفلا كثير الخطأ	4
	لا ظهر منه سبب مفسق	5
	أن يكون راويه مشهورا بالصدق	6
	لم يبلغ درجة الصحيح لقصوره في الحفظ	7
	مرتفع عن حال من يعد تفرد منكر	8

عرفنا أنّ الصحيح والحسن كلاهما ينقسمان إلى قسمين: لذاته ولغيره. وهذه القسمة تتعلق بالشروط السابقة، حيث قال النووي أنّ الحسن يمكنه مرتقيا إلى مرتبة الصحيح إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة الحافظ الضابط مشهورا بالصدق والستر، فروي حديثه من غير وجه،³⁰ هذا ما يسمى عند المحدثين بالصحيح لغيره. مثاله ما رواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)، فمحمد بن عمرو من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتيان فضعفه بعض المحدثين لسوء حفظه. ثم فلما انضم إلى ذلك رواية من وجه آخر مثلا برواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فارتقى إلى درجة الصحيح.³¹

والضعيف كذلك إذا روي الحديث من وجه ضعيف لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن. بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال لمحيته من وجه آخر وصار حسنا لغيره. وكذا إذا كان ضعفه بالإرسال زال لمحيته من وجه آخر. وهذا ما إذا كان الضعف لغير سبب الفسق. أما الضعف لفسق الراوي فلا يؤثر فيه موافقة غيره.³² مثاله ما رواه الترمذي من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب مرفوعا: (إن حقا على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة وليمس أحدهم من طيب أهله فإن لم يجد فالماء له طيب).

³⁰ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 30

³¹ السيوطي، المنهل الراوي من تقريب النووي، ص. 48

³² النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 29 - 30

فهشيم موصوف بالتدليس، لكن لما تابعه عند الترمذي أبو يحيى التيمي كان للمتزن شواهد من حديث أبي سعيد الخدري وغيره فحسبه.³³ ثم أخيراً، الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وهو مقبول وإن كان دونه في القوة.³⁴ ولهذا أدرج النووي الحديث الحسن طائفة في نوع الصحيح.³⁵ أما الحديث الضعيف فهو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن كما سبق ذكر بيانه، ويتفاوت ضعفه كصحة الصحيح.³⁶ فهناك أنواع الضعيف وفقاً لسبب ضعفه، بجملة عامة، يرجع إلى السببين: السقط من الإسناد والطعن في الراوي.³⁷ وأنواع الضعيف بالسقط من الإسناد أشهرها المرسل،³⁸ المنقطع،³⁹ المعضل،⁴⁰ والمعلق،⁴¹ والمدلس.⁴²

زاد النووي بيان الفروع لتلك الأنواع من الحديث الضعيف حسب انقطاعه في السند. أولاً عن التعليق في أحاديث من كتاب البخاري، وصورته أن يحذف من أول الإسناد واحد فأكثر كأنه مقطوع. هذا التعليق الذي استعمله البخاري له حكم الصحيح. ثانياً، إذا روى بعض الثقات

33 جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، الجزء الأول، ص. 193 - 194

34 النووي، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، (الرياض: مؤسسة الرسالة، 1997 م.)،

ص. 60

35 النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 29، السيوطي، المنهل الراوي من تقريب

النووي، ص. 44

36 النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 31، السيوطي، المنهل الراوي من تقريب

النووي، ص. 49

37 محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث (بيروت: مكتبة المعارف، 2004)، ص. 54

38 المرسل هو ما انقطع قبل التابعي بأن قال التابعي الكبير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا. هذا ما

اتفق جمهور المحدثين. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 34 - 35

39 المشهور من تعريف المنقطع هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه. النووي، التقريب والتيسير

لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 35

40 المعضل هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر. ويسمى منقطعاً، ويسمى مرسلًا عند الفقهاء وغيرهم. مثال

صورته إذا روى تابع التابعي عن تابعي حديثاً وقفه عليه وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل فهو معضل. النووي،

التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 36

41 المعلق هو ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي. ومن صورته أن يحذف جميع السند إلا الصحابي

ثم يقال مثلاً (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا). محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. 55

42 المدلس وهو قسمان: الأول تدليس الإسناد بأن يروي عن عاصره ما لم يسمع منه موهاً سماعه قائلًا: قال

فلان أو عن فلان ونحوه. الثاني تدليس الشيوخ بأن يسمى شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف. كلاهما مكروه

ولكن الثاني أخف. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 39

الضابطين الحديث مرسلًا وبعضهم متصلًا، أو بعضهم موقوفًا وبعضهم مرفوعًا، أو وصله هو أو رفعه في وقت، أو أرسله ووقفه في وقت. فالصحيح عند النووي أنّ الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر، لأن ذلك زيادة ثقة التياتي هي مقبولة.⁴³

ثالثًا، المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول. قال النووي مستدلًا على رد العمل بالمرسل: "ودليلنا في رد العمل به أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله فرواية المرسل أولى، لأن المروي عنه محذوف مجهول العين والحال".⁴⁴ وقال مالك وأبو حنيفة في طائفة أنه صحيح. فإن صح مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسندًا أو مرسلًا أرسله من أخذ عن غير رجال الأول كان صحيحًا. وهذا كله في غير مرسل الصحابي. أما مرسله فمحكوم بصحته على المذهب المعتمد.⁴⁵

رابعًا، قال بعض العلماء إذا كان التدليس إسنادًا بأن يروي عن عاصره ما لم يسمعه منه موها سماعه قائلًا "قال فلان" فهو مردود الرواية وإن بين السماع. الصحيح عند النووي في حكمه التفصيل فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فمرسل أو منقطع مردود. وما بينه فيه كسمعت أو حدثنا أو أخبرنا أو شبهها فمقبول محتج به.⁴⁶ وخامسًا، إذا قال الراوي فلان عن فلان (المعنعن)، الصحيح الذي عليه العمل عند النووي أنه متصل بشرط ألا يكون المعنعن مدلسًا، وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضًا. والمعنعن كذلك، وهو إذا قال الزهري أنّ بن المسيب حدثه بكذا مثلًا، قال الجمهور "أنّ" ك "عن"، ومطلقه محمول على السماع بالشروط المتقدم.⁴⁷

43 النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 38

44 السيوطي، المنهل الراوي من تقريب النووي، ص. 55

45 النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 35، السيوطي، المنهل الراوي من تقريب

النووي، ص. 55 - 57

46 النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 39

47 النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 37، السيوطي، المنهل الراوي من تقريب

النووي، ص. 59 - 61

وأشهرها الموضوع،⁴⁸ وأنواع الأحاديث التي ضعفت بسبب الطعن في الراوي كثيرة. أشهرها الموضوع،⁴⁸ والمنكر،⁴⁹ والمعلل،⁵⁰ والمدرج،⁵¹ والمقلوب،⁵² والمضطرب،⁵³ والشاذ.⁵⁴ فالطعن فيه إما يتعلق

⁴⁸ الموضوع هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها. بل اعتبر بعض العلماء قسما مستقلا وليس من أنواع الأحاديث الضعيفة. محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. 69 - 70. تحرم روايته مع العلم به في أي معنى كان إلا مبينا. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 47

⁴⁹ عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة أشهرها ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة أو مخالفة الضعيف لما رواه الثقة. محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. 74، قال الحافظ البردنجي المنكر هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير رواية. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 41

⁵⁰ المعلل أو المعلول هو الحديث الذي أُطُلع فيه على علة تقدح في صحته من أن الظاهر السلامة منها. محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. 76. والعلة في اصطلاح المحدثين هي عبارة عن سبب غامض خفي قادح لصحة الحديث. وقد تطلق العلة على غير مقتضئها الذي سبق ذكره ككذب الراوي وغفلته وسوء حفظه ونحوها من أسباب ضعف الحديث. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 44

⁵¹ المدرج هو ما غير سياق إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل. محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. 76. ومن صورها بأن يذكر الراوي عقيبه كلاما لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده متصلا فيتهم أنه من الحديث، أو أن يكون عنده متنان بإسنادين فيرويها بأحدهما، أو أن يسمع حديثا من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه فيرويهم عنهم باتفاق. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 46

⁵² المقلوب هو إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه، بتقديم أو تأخير ونحوه. ومن صورته خير مشهور زمان البخاري، وهو ما قدم أهل بغداد عليه مائة حديث مقلوبة امتحانا. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 47

⁵³ المضطرب هو الحديث الذي يروي على أوجه مختلفة وتقاربة. أو قيل ما رُوي على أوجه مختلفة متساوية في القوة. فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته المروي عنه أو غير ذلك فالحكم للراجحة، ولا يكون مضطربا. والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 44، محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. 85

⁵⁴ الشاذ عند الشافعي وكثير من علماء الحديث هو ما روى الثقة مخالفا لرواية الناس، لا أن يروي ما لا يروي غيره. وقال الخليلي أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره. فما كان عن غير ثقة عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به. ذكر النووي أنه أشكل ما حداه من تعريف الشاذ بالنسبة لأفراد العدل الضابط. فالصحيح عنده التفصيل، إن كان بتفرده مخالفا أحفظ منه وأضبط كان شاذا مردودا. وإن لم يخالف الراوي، فإن كان عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان تفره صحيحا. وإن لم يوثق بضبطه ولم يبعد عن درجة الضابط كان حسنا، وإن بعد كان شاذا منكرا مردودا. فيحصل البيان حد الشاذ المرود هو الفرد المخالف والفرد الذي ليس في روايته من الثقة والضبط ما

بعدالته كالكذب، والفسق، والجهالة، والتهمة بالكذب، والبدعة. وإما يتعلق بضبطه كفحش الغلط، والغفلة، ومحالفة الثقات، وسوء الحفظ، وكثرة الأوهام.⁵⁵

تبه النووي بذكر أمور مهمة عن رواية الضعيف والاستدلال به: /أولا، إذا رأينا حديثا ضعيفا ألا نقول أنه ضعيف المتن لمجرد ضعف إسناده. لأنه قد يكون له إسناده آخر صحيح فصار به حسنا.⁵⁶ ونوقش من هذه العبارة أنه لم يتبادر بحكم الحديث ضعيفا قبل أن بان كون وجه آخر موجودا أم لا، بطريقة الاعتبار والتتبع عن التتابع أو الشواهد.

ونرى نفس القصد أنه ذهب النووي إلى جواز الرواية والعمل بالحديث الضعيف لما قرره أصول الشرع وذلك معروف عند جماهير العلماء، قال: "يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية سوى الموضوع منه والعمل به، لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله".⁵⁷ عنى الكلام إن الضعيف ليس بحجة أصلا في ذاته إلا بعد أن بان دليل على قوته وثبوته بمجئ قرينة من الروايات الأخرى، إسنادية أو متنية. ونتيجة ذلك أن الضعيف لا يقبل حتى تقوت بروايات أخرى، أحاديث مقبولة كانت أو آيات قرآنية.

ثانيا، إذا أردنا استعمال الضعيف بغير إسناده ألا نقول مباشرة أن هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بأن نقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما أشبه ذلك من كلام الجزم. بل نقول "روي كذا"، أو "بلغنا كذا"، أو "ورد"، أو "جاء"، أو "نقل"، وما أشبه ذلك.⁵⁸ وثالثا، تكميل ما سبق ذكره، يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى، والأحكام، ومما لاتعلق له بالعقائد لاحتمال صدقه في الباطن حيث جاز روايته في الترغيب والترهيب.⁵⁹ وهذا كثير ما ثبت في مصنفاته تتعلق بالفضائل مثل كتاب الأذكار.⁶⁰ ونوقش ذلك أما إذا كان الضعيف في

يجز به تفرده. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 40، محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. 90

⁵⁵ محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. 69، النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير

النذير، ص. 34 - 48

⁵⁶ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 47

⁵⁷ النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ص. 125/1-126.

⁵⁸ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 48

⁵⁹ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 48، محمد عوامة، حكم العمل بالحديث

الضعيف بين النظرية والتطبيق والدعوى، ص. 18.

⁶⁰ النووي، الأذكار من كلام سيد الأبرار، ص. 16

الأحكام أو الأمور العقائدية فينبغي أن يكون فيه البيان عن الضعف وثبوت الأوجه الأخرى لو يمكن قبوله والاستخدام في العمل به.

تأكيداً لما قد ذكر من منهجه في الاستدلال بالضعيف وبيان أمثلة صوره، رأينا أيضاً مهما لم يزل قائماً بعملية الاحتياط في خيار الأصول من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم الرجوع إلى ما أعلى من كتب الحديث وهو الصحيحان ثم دونهما من كتب السنن،⁶¹ حتى أنه قال: "ينبغي لكل أحد أن يقتدي بأقواله وأفعاله وتقريره في الأحكام والآداب وسائر معالم الإسلام وأن يعتمد في ذلك ما صحَّ ويجتنب ما ضعف"،⁶² لكنه أيضاً استخدم الضعيف دليل الحكم بشرط عدم ترك بيان الأحاديث ضعيفها، مرسلها، ومنقطعها، ومعزلها، وموضوعها، وشاذها، ومنكرها، ومقلوبها، ومعللها، ومدرجها، وغير ذلك من أقسام الضعيف. ومتى كان الحديث ضعيفاً بيّن ضعفه ونبه على سبب ضعفه.⁶³

ونقول من البيانات السابقة أن النووي عرّف الحديث الضعيف كما عرّفه جمهور المحدثين وهو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسن، إلا أنه زاد بعض الفروع المختلفة بيّنهما العلماء ينبغي أن نهتمّ بها. فلهذه الأمور تفاصيل، حتى لا نتبادر بحكم الضعف وإنكار العمل به. ونرى أنه ممن احتج بالحديث الضعيف في الأمور الدينية. واشترط للعمل بالحديث الضعيف في ذلك أموراً:

1. ألا يكون الضعف شديداً، وما كان شديداً فيبيّنه، حتى وإن كان في الفضائل
2. وألا ينسب الحديث مباشرة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،
3. وأن يبين درجة ذلك الضعيف حتى لا يظنه الجاهل أنه سنة صحيحة، خاصة فيما يتعلق بالأحكام والأمور العقائدية
4. وألا يعارض حديثاً صحيحاً أو أية قرآنية

2.4 البنية المعرفية في الاستدلال بالحديث الضعيف عند الإمام النووي

لا يكون البحث في البنية المعرفية معروفة إلا بعد أن تتبيّن خلفية النووي والأمور المتعلقة بالأحوال المحيطة خلال حياته. لا ريب أن الإنسان مدني بطبعه، فليس بإمكانه العيش في معزلٍ عن حوله، بل هو فرد من أمتة وواحد من أفراد المجتمع. ولما كان الأمر كذلك، فإن الإنسان يستجيب لكل مؤثر من حوله، ويتفاعل معه سلبيّاً أو إيجابياً، تاركاً آثار ذلك تتضح في أفعاله وأقواله وتصرفاته، وتنصبغ به حياته، وتتمحور انطباعاته. ولذا كان من المناسب أن نقلب صفحات

⁶¹ النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. 28.

⁶² النووي، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، ص. 59.

⁶³ النووي، المجموع شرح المهذب للشيرازي، ص. 17/1.

التاريخ، وتأمل واقع ذلك الزمان لنرى الأحداث التي عاشها الإمام النووي، خاصة الاجتماعية أو العلمية.

قد ذكر من بعض المراجع الهامة أن اسمه الكامل محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الحزامي النووي الحوراني الدمشقي الشافعي.⁶⁴ أما النووي فنسبة إلى قرية "نوى" التي نزل بها جده حزام.⁶⁵ أما مولده في العشر الأوسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين وست مائة (631 هـ) من أبوين صالحين. عاش النووي في كنف أبيه ورعايته. وكان أبوه في دنياه مستور الحال، مباركا في رزقه.⁶⁶

قد أوهب الله له المحبة والملكة في العلم منذ صغره. ولما بلغ العاشرة من عمره بدأ في حفظ القرآن وقراءة الفقه على بعض أهل العلم هناك. وحفظ "التنبيه في فروع الشافعية" وربع العبادات من "المهذب"، وكان عمره عندئذ تسع عشرة سنة. قال ابن العطار (ت. 724 هـ)، قال له النووي، "فلما كان عمري تسع عشرة سنة، قدم بي والدي إلى دمشق في سنة تسع وأربعين. فسكنت المدرسة الرواحية وبقيت نحو ستين لم أضع جنبي على الأرض. وكان قوتي فيها جراية المدرسة لا غير".⁶⁷

وكان دؤوبا في طلب العلم، حريصا على تعلمه، ويتلقى دروسه اليومية عن مشايخه، إذ يقول: "كنت أقرأ كل يوم اثني عشر درساً على المشايخ شرحاً وتصحيحاً، درسين في "الوسيط"، ودرساً في "المهذب"، ودرساً في "الجمع بين الصحيحين"، ودرساً في "صحيح مسلم"، ودرساً في "اللمع" لابن جُيِّ في النحو، ودرساً في "إصلاح المنطق" لابن السِّكِّتفي في اللغة، ودرساً في التصريف، ودرساً في أصول الفقه؛ تارة في "اللمع" لأبي إسحاق، وتارة في "المنتخب" لفخر الرازي،

⁶⁴ تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1991) ص. 395/8-400، النووي، تهذيب الأسماء واللغات، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997)، ص. 46/1، علاء الدين ابن العطار، تحفة الطالبين، الأردن: الدار الأثرية، 2007)، ص. 39

⁶⁵ وهي بلدة عامرة الآن، تتبع للجمهورية العربية السورية. وعلى مقاربة من مدينة درعا الشمال وجنوب دمشق على الجانب اليميني بطريق درعا. علاء الدين ابن العطار، تحفة الطالبين، ص. 40 - 41

⁶⁶ عبد الغني الدقر، الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، ص. 22

⁶⁷ علاء الدين ابن العطار، تحفة الطالبين، ص. 47، النووي، تذكرة الحفاظ، ص. 1470/4-

1473، النووي، البداية والنهاية، ص. 278/13

ودرساً في أسماء الرجال، ودرساً في أصول الدين؛ وكنت أعلق جميع ما يتعلق به، وشرح مشكل، ووضح عبارة، وضبط لغة - إلى أن قال - وبارك الله لي في وقتي، واشتغالي، وأعانني عليه".⁶⁸

قدم النووي إلى دمشق سنة 643 هـ لاستكمال تحصيله العلمي، وسكن المدرسة الرواحية.⁶⁹ كان أول ما اهتم النووي به بعد أن بلغ دمشق أن يصل حبله بأحد العلماء ويلزمه ويقراً عليه، ثم أن يجد له مأوى. ويظهر أن أول ما قصده عند دخوله دمشق جامعها الكبير. ولقي النووي أول من لقي من العلماء خطيب الجامع الأموي وإمامه الشيخ جمال الدين عبد الكافي بن عبد الملك بن عبد الكافي الربيعي الدمشقي. فأخذه وتوجه به النووي إلى حلقة مفتي الشام تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء الفزاري المعروف بالفركاح، فلزمه وقرأ عليه دروساً.⁷⁰ ثم دله الفركاح على الكمال إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي فلزمه النووي وأكثر قراءته وانتفاعه عليه. وكان بعده من شيوخه في الفقه مفتي دمشق: عبد الرحمن بن نوح، ثم عمر بن أسعد الإربلي، ثم أبو الحسن سلار بن الحسن الإربلي.⁷¹

أما شيوخه في الحديث منهم إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي ثم المصري ثم الدمشقي. وعنه قال النووي، "صحبتة نحو عشر سنين ولم أر شيئاً يكره". ثم أبو إسحاق إبراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر الواسطي. ومنه سمع النووي جميع صحيح مسلم بن الحجاج. ثم أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ثم عماد الدين أبو الفضائل عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد الحرساني خطيب دمشق وغيرهم.⁷²

أقام النووي رحمه الله في دمشق نحو ثمانين وعشرين سنة كما ذكره ابن العطار. وحين قدمها لم يترك الإقامة بما كل هذه المدة إلا للحج أو زيارة الشافعي أو بلده نوى لصلة أهله. وكل هذه الفترة أمضاها في بيت صغير في مدرسة الرواحية يتعلم ويعلم، ويؤلف الكتب إلى أن وافته

⁶⁸ علاء الدين ابن العطار، تحفة الطالبين، ص. 49 - 50، عبد الغني الدقر، الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، ص. 35

⁶⁹ السيوطي، المنهل الراوي من تقريب النووي، ص. 11، تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ص. 166/5

⁷⁰ عبد الغني الدقر، الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، ص. 27

⁷¹ وهؤلاء الثلاثة الذين هم تفقهوا على شيخهم أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح وتفقه ابن الصلاح على والده، هكذا إلى الإمام الكبير محمد بن إدريس الشافعي. علاء الدين ابن العطار، تحفة الطالبين، ص. 40

⁷² عبد الغني الدقر، الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، ص. 43، تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ص. 122/8

المنية. وأوضح أنه اتخذ المجالسة مع بعض شيوخه الكبار الذين تفقهوا على أحد أئمة الحديث عصره وهو الشيخ ابن الصلاح. وهو الذي كثر ذكره في عدد بحوث النووي مسائل علم الحديث. وبه أيضا استفاد النووي في تشكيل الرمز برواية وعمل الحديث الضعيف حيث ذكر ما بيّنه ابن الصلاح: "يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية سوى الموضوع منه والعمل به، لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله".⁷³

لاشك أن النووي لم يزل يهتم اهتماما كبيرا بأحوال تسلسل السند لاتخاذ ما أدركه من العلوم، خاصة في علم الفقه على مذهب الإمام الشافعي، متصلا من شيوخه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، حيث يذكرهم متسلسلا إلى منتهاه.⁷⁴ فضلا عن امتيازته في علم الحديث، وذلك أنه أخبر في مقدمة شرحه لمسلم جميع إسناده متصلا إلى الإمام مسلم.⁷⁵ وهذا البيان في أهمية الإسناد عند النووي يشير إلى معنى ضرورة ثبوت كل معنى ينسب إلى الدين سواء بالسند نفسه الصحيح أو الحسن، أو ما يقوم مقامهما، حتى لو كان غير صحيح ولا حسن بذاته، فيبين درجته الضعيف ويقوم بالتبعية إلى أن تُرى الأوجه الأخرى المقررة ثبوت ذلك الضعيف.⁷⁶

وجدير باهتمامنا أنّ النووي اتخذ القياس أصلا في الاستدلال بدلا من مقبولات الرواية. وعن هذا أنه قال: "وإذا كان الحديث الضعيف هو الذي احتج به المصنف أو هو الذي اعتمده أصحابنا صرحت بضعفه، ثم أذكر دليلا للمذهب من الحديث (الصحيح) إن وجدته وإلا فمن القياس وغيره".⁷⁷ نوقش من هذه العبارة أن النووي أخذ موضوع الفروع مبدأ، حتى لو لم يكن هناك الحديث الصحيح أو الحسن أصل الحكم فيبحث عن غيره من الأدلة، سواء كانت نصوصا أو قياسا لها أو غيرها من مصادر التشريع.

لم يكن النووي فقيها إلا لأنه يريد التقرب إلى الله بعلم ينفع فيه نفسه وينفع عباد الله. وليس مفهوم الفقه في النصوص لديه التعصب المذهبي، وإنما هو الفهم والقدرة على استنباط الأحكام الفرعية من النصوص الشرعية: الكتاب والسنة الصحيحة، ثم القياس، ثم الإجماع. ومن لم يستطع بلوغ ذلك فتبع مذهباً من مذاهب أهل السنة. وذلك كما نقل النووي قول الشيخ أبي

⁷³ النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ص. 125/1-126.

⁷⁴ عبد الغني الدقر، الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، ص. 38-41،

علاء الدين ابن العطار، تحفة الطالبين، ص. 55-57

⁷⁵ النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1999)، ص. 6/1-10

⁷⁶ النووي، المجموع شرح المذهب للشيرازي، ص. 17/1

⁷⁷ النووي، المجموع شرح المذهب للشيرازي، ص. 17/1

عمرو بن الصلاح، "فمن وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه نظر، إن كملت آلات الاجتهاد فيه مطلقا أو في ذلك الباب أو المسألة كان له الاستقلال بالعمل به. وإن لم يكن وشقّ عليه مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفته جوابا شافيا فله العمل به إن كان عمل به إمام مستقل غير شافعي. ويكون هذا عذرا له في ترك مذهب إمامه هنا"، ولهذا يقول النووي، "وهذا الذي قاله حسن متعين".⁷⁸

معروف عند مفكري الإسلام كلما جاءت فترة من الزمان جاء لها محدثون ووجدوا في الحديث شغلا جديدا استدراكا أو شرحا أو تصحيحا. وفي العصور الإسلامية الوسطى وجد أمثال: ابن الصلاح، والمزي، والذهبي، وابن حجر العسقلاني، و أيضا النووي. وكما كثر من ذكر العلماء أنه امتاز النووي من بينهم بأنه فقيه الأمة واجتمع فيه أيضا الاتقان للحديث وعلومه.⁷⁹ ويصير منهج الإمام ملازم ذكر بيان درجة الأحاديث صحيحها، وحسنها، وضعيفها، ومرفوعها، وموقوفها، ومتصلها، ومرسلها، ومنقطعها، ومعضلها، وموضوعها، وشاذها، ومنكرها، ومقلوبها، ومعللها، ومدرجها، في تصانيفها شاهدا لهذا الامتياز.⁸⁰

ولهذه الأهلية المميزة في الحديث والصاقه بصحيح السنة رجع قول النووي كثير من الفقهاء الشافعية على آراء الآخرين من علماء أصحاب المذهب الشافعي عاصروه أو بعده. يقول العلامة المؤرخ الياضي الشافعي، والذي يراه أنه كلما اعتضد فيه بحديث يصح الاحتجاج به فقول النووي مُقَدَّم. وكذلك إذا لم يوجد التعضد بالحديث لكن تكافأت الأدلة فيعتبر قول النووي راجحا لكونه موافقا مؤيدا مباركا مسددا.⁸¹

ومن صوره كثيرا ما أورد أقوال بعض علماء المذاهب، بل فيهم خاصة مذهبه الشافعي، فللمسألة أشكال في آراءهم يقول مثلا: "ولكن الحديث كذا... واتباع الحديث أولى". مثال ذلك في ترجيح المرجوع من مذهبه قوله في قضاء الصوم عن الميت، "وللشافعي في المسألة قولان مشهوران. أشهرهما لا يصام عنه ولا يصح عن ميت صوم أصلا. والثاني يستحب لوليه أن يصوم عنه ويصح صومه عنه ويبرأ به الميت". والقول الثاني هو الراجح المختار اعتمده النووي لتصحيح محقق أصحابه الجامعين بين الفقه والحديث.⁸²

78 النووي، المجموع شرح المذهب للشيرازي، ص. 105/1

79 عبد الغني الدقر، الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، ص. 56

80 النووي، المجموع شرح المذهب للشيرازي، ص. 17/1

81 عبد الغني الدقر، الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، ص. 53

82 عبد الغني الدقر، الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، ص. 50

3. الخاتمة

ونلخص من البيانات السابقة أن حدّ النووي للحديث الضعيف لا يخالف ما حدّه جمهور المحدثين وهو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسن، إلا أنه أضاف بعض الفروع المختلفة بيّنها العلماء ينبغي أن نحتّمها. فلهذه الفروع تفاصيل، حتى لا نتبادر لها بحكم الضعف وإنكار العمل به. ورأينا أنه ممّن احتج أو استدل بالحديث الضعيف في الأمور الدينية بالشروط الآتية: ألا يكون الضعف شديداً، وما كان شديداً فيبيّن وإن كان في الفضائل، وألا ينسب الحديث مباشرة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن يبين درجة ذلك الضعف حتى لا يظنه الجاهل أنه سنة صحيحة خاصة فيما يتعلق بالأحكام والأمور العقائدية، وألا يُعارض الضعيف حديثاً صحيحاً أو أية قرآنية.

ويستنتج كذلك أنّ لخلفية النووي الاجتماعية والعلمية دورٌ مهم في تشكيل طريقة تفكيره وتطبيق منهج تديّنه. رأينا فيها أن النووي باتخاذ المجالسة مع بعض شيوخه الكبار الذين تفقها على أحد أئمة الحديث في عصره، مثل الشيخ ابن الصلاح، لم يزل يهتم اهتماماً كبيراً بأحوال تسلسل السند لإدراك العلوم بل إلى أدائه، خاصاً في علم الفقه على مذهب الإمام الشافعي، متصلاً من شيوخه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن امتيازه في علم الحديث. وهذا البيان في أهمية الاستناد عند النووي يشير إلى معنى ضرورة ثبوت كل معنى ينسب إلى الدين، سواء بالسند نفسه الصحيح أو الحسن أو ما يقوم مقامهما، أي، حتى لو كان غير صحيح ولا حسن بذاته، فيبين درجته الضعيف ويقوم بالتبّع إلى أن تُوجد الأوجه الأخرى وظهرت المتابعات والشواهد. هذا هو المنهج الذي قرّره أهل هذا العلم واعتمده النووي. وبه أيضاً استفاد النووي في تشكيل الرمز لتحديد الحديث الضعيف وحكم روايته وثبوت العمل به. بل حتى لو لم يوجد وجه آخر ليكون الضعيف مرتقياً إلى درجة المقبول لم يُضعه. فاختار لأن يبحث عن غيره من الأدلة، قياسياً كان أو غيره من مصادر التشريع الاجتهادية المختلفة فيها.

المراجع

- ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار. السعودية: مكتبة المعارف، 1996.
- ابن الدقيق العيد، شرح الأربعين حديثا النووي. مكة: المكتبة الفيصلية.
- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية (الطبعة الرابعة)، بيروت: دار العلم للملايين. 1987.
- أحمد عبد العزيز، الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، رسالة الماجستير في كلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة 2001.
- أمين عبد الله، *Studi Agama: Normativitas atau Historisitas*، جكجكرتا: فوستكا فلاجر: 1996.
- السيوطي، المنهل الراوي من تقريب النووي. دمشق: دار الملاح.
- ____، تدريب الراوي، الجزء الأول. بيروت: مكتبة الكوثر، 1415 هـ.
- ____، المنهاج في مختصر المحرر. دمشق: طبعة المكتب الإسلامي، ١٤١٢ هـ.
- النووي، الأذكار من كلام سيد الأبرار. الرياض: مكتبة نزار الباز، 1997 م.
- ____، المجموع شرح المهذب للشيرازي. جدة: المكتبة الإرشاد، 1994.
- ____، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- ____، تهذيب الأسماء واللغات، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.
- ____، التبيان في آداب حملة القرآن. دمشق: دار الكتب الظاهرية، 1998.
- ____، صحيح مسلم بشرح النووي. القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1999.
- ____، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام. الرياض: مؤسسة الرسالة، 1997 م.
- تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1991.
- تريكر فلفسين، *Historical Thinking: an Introduction*، (نيو يورك: هوفين رو فوبليسار: 1967.
- عبد الفتاح بن صالح قديس اليافعي، حكم العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين و الفقهاء دراسة تأصيلية (بحث تكميلي درجة الماجستير جامعة واد النيل السودان سنة 2008.

- عبد الكريم بن عبد الله الخضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به. الرياض: دار المسلم، 1997 م/1417 هـ.
- عبد الغني الدقر، الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين. دمشق: دار القلم، 1415 هـ/ 1994 م.
- عبد الكريم الخضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، الطبعة الأولى، السعودية: دار المنهاج، 2009.
- علاء الدين ابن العطار، تحفة الطالبين، الأردن: الدار الأثرية، 2007.
- ليكس موليونج، *Metodologi Penelitian Kualitatif*. بندونج: رماجا رسدكريا، 2010.
- مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. بيروت: دار الوراق/المكتب الإسلامي، 2000 م.
- محمد عوامة، حكم العمل بالحديث الضعيف بين النظرية والتطبيق والدعوى. جدة: دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2017.
- حمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث. بيروت: مكتبة المعارف، 2004.
- مناع خليل القطان، مباحث في علوم الحديث. القاهرة: مكتبة وهبية، 1992 م/1412 هـ.
- ناصر بن سعود، الأحاديث والآثار التي حكم عليها الإمام النووي في كتبه، الرياض: دار أطلس، 1999.
- نورالدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث. دمشق: دار الفكر، 1988 م/1408 هـ.
- نزار على، *Kontribusi Imam Nawawi dalam Penulisan Syarah Hadis*، رسالة الدكتوراه في جامعة سونان كاليجكا الإسلامية الحكومية جكجكرتا سنة 2004.
- هاشم عباس، *Kritik Matan Hadis Versi Muhaddisin dan Fuqaha*، جكجكرتا: تيراس، 2004.
- نوينج مهاجر، *Metodologi Penelitian Kualitatif*، جكجكرتا: ريكا سراسين: 1996.

REFERENCES:

- Ibn Kathīr. (1996). *al-Bā`ith al-Ḥathīth Sharḥ Ikhtisār*. Saudi Arabia: Maktabah al-MaÑārif.
- Ibn al-Daqīq al-`īd. (n.d.). *Sharḥ al-'Arba`īn Ḥadithan al-Nawawīyyah*. Mecca: Al-Maktabah Al-Faiṣaliyyah.
- al-Jawharī, 'Abu Naṣr 'Ismā'īl bin Ḥāmmād al-Jawharī al-Farābī. (1987). *al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lughah wa Ṣiḥāḥ al-'Arabiyyah*. Beirut: Dar al-'Ilm li al-Malāyīn, 4th ed.
- al-'Azīz, Aḥmad 'Abd. (2001). "al-Imām al-Nawawī wa Atharuhu fī al-Ḥadīth wa 'Ulūmihi." Master's Thesis at the Umm Al-Qura University, Mecca.
- Abdullah, Amin. (1996). *Studi Agama: Normativitas atau Historisitas*. Jakarta: Pustaka Pelajar.
- Al-Suyūṭī, Jalal al-din, 'Abdur Rahman. (n.d.). *al-Manhal Al-Rāwī min Taqrīb al-Nawawī*. Damascus: Dār al-Malāḥ.
- _____. (1415AH). *Tadrīb al-Rawī*, vol. 1. Beirut: Maktabah al-Kawthar.
- _____. (1412AH). *al-Minhāj fī Mukhtaṣar Al-Muḥarrar*. Damascus: Ṭab`ah al-Maktab al-Islamī.
- al-Nawawī, Yahya bin Sharaf. (1997AD). *al-Adhkār min Kalām Sayyid al-Abrār*. Riyadh: Maktabah Nizār Al-Bāz.
- _____. (1994). *al-Majmū` Sharḥ al-Muḥadhdhab li al-Shīrāzī*. Jeddah: al-Maktabah al-ÑIrshād.
- _____. (1985). *al-Taqrīb wa al-Tayṣīr li Ma`rifah Sunan al-Bashīr al-Nadhīr*. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- _____. (1997). *Tahdhīb al-Asmā' wa al-Lughāt*, Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- _____. (1998). *al-Tibyān fī Ādab Ḥamalāt al-Qurān*. Damascus: Dār al-Kutub al-Zāhiriyyah.
- _____. (1999). *Ṣaḥīḥ Muslim bi Sharḥ al-Nawawī*. Cairo: al-Maṭba`ah al-Miṣriyyah Bi al-Azhar.
- _____. (1997). *Khulāṣah al-Aḥkām fī Mahamāt al-Ṣunan wa Qawā'id al-Islām*. Riyadh: Mu'aṣṣasah al-Riṣālah.
- al-Ṣubkī, Tāj al-Dīn. (1991AD). *Ṭabaqāt al-Shāfi'iyyah al-Kubrā*. Cairo: Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabiyyah.

- Tholfsen, Trygve R. (1967). *Historical Thinking: an Introduction*, New York: Hoven Roo Publisher.
- Al-Yafi'i, 'Abd al-Fattāḥ bin Ṣālih Qudāiṣ. (2008AD). "Ḥukm al-'Amal bi al-Ḥadīth al-Ḍa'īf 'Inda al-Muḥaddithīn wa al-Fuqahā': Dirāsah Ta'ṣiliyyah" Master's Thesis at Wadi al-Nile University, Sudan.
- al-Huḍayr, 'Abd al-Karīm bin 'Abdullah. (1997AD). *al-Ḥadīth al-Dha'īf wa Ḥukm al-Iḥtijāj bih*. Riyadh: Dār al-Muslim.
- al-Daqar, 'Abd al-Ghanī. (1994AD). *al-Imam al-Nawawī: Shaykh al-Islām wa al-Muslimīn wa 'Umdat al-Fuqahā wa al-Muḥaddithīn*. Damascus: Dār al-Qalam.